

مجلة الدراسات السودانية

المجلد السابع عشر - أكتوبر ٢٠١١م



مجلة علمية محكمة يصدرها معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية - جامعة الخرطوم

محتويات العدد

مقالات

بحوث

نماذج من الوثائق العثمانية المتعلقة بالسودان في القرن التاسع عشر من خلال تصنيف يلدز

أنعم محمد عثمان الكباشي

Abstract: In the period 1821-1882 the Sudan was under the Turko-Egyptian rule. The Ottoman Archives in Istanbul includes a number of documents relating to the above period. In this article, eight among these documents (originally written in Ottoman Language (Old Turkish)) have been selected, translated, presented and analyzed. Some of them are in the form of reports while others are correspondences between the Ottoman embassies in Europe (precisely, England, France and Austria) and the headquarters in Istanbul. Their content ranges from geographical description of some regions in the Sudan (mainly Kordofan) to issues related to the Ottoman policy vis-a-vis the Sudan, most important being suggestion to appoint the Mahdi as Governor of Kordofan, Zubeir Pasha as successor of Gordon Pasha, and the British House of Common being worried upon hearing that Gordon Pasha permitted slave trade. The article concludes that the Ottoman documents on Sudan provide further insights on this chapter of the modern history of the Sudan. They also indicate that the importance of the Sudan in international politics is deeply rooted.

يحتوي الأرشيف العثماني التابع لمجلس الوزراء والموجود بمدينة استانبول على عدد كبير من الوثائق العثمانية المتعلقة بالسودان. وتهدف هذه الدراسة إلى تناول مجموعة من هذه الوثائق وتحليل المعلومات الواردة بها، مع بيان مدى أهمية هذه المعلومات. وقد ركزت الدراسة على أخذ عينات من تصنيف واحد من أجل الحصول على صورة تقريبية لمعرفة الكيفية التي تعاملت بها الدولة العثمانية مع مشاكل

السودان في الفترة موضوع البحث.[1] ومن الضروري أن نوضح هنا أن علاقة السودان الحالي بالدولة العثمانية بدأت منذ الربع الأول من القرن السادس عشر، وبالتحديد في عام ١٥١٧م، وذلك بعد أن استولى السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) على مصر وقضى على دولة المماليك. لقد أعقب انتصار العثمانيين هذا فرار مجموعات من المماليك جنوباً باتجاه الأجزاء الشمالية من السودان. ونتيجة لذلك قرر السلطان سليم الأول إرسال مجموعة من العساكر بهدف تعقب هؤلاء الفارين، وفي الوقت نفسه تأمين الحدود الجنوبية لمصر، وذلك عبر تركيز بعض القوات العسكرية هناك وإنشاء بعض القلاع في المناطق التي تحتاج لهذا الأمر. بيد أن هذه العمليات العسكرية تطورت بشكل كبير في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م). ونجد من أهم الأحداث التي تمت في هذه الفترة، تأسيس لواء سواكن في ١٠ أبريل ١٥٥٤م، ثم بعد ذلك بفترة قصيرة تم تأسيس إيالة/ولاية الحبشة بتاريخ ٥ يوليو ١٥٥٥م.[2]

---

(١) ينقسم الأرشيف العثماني إلى مجموعة من التصنيفات، وهذه التصنيفات مبنية على بعض الأسس مثل ماهية الوثائق من حيث الموضوع أو المكان الذي وجدت فيه، أو غير ذلك من المبررات. ونجد من نماذج هذه التصنيفات تصنيف دفاتر المهمة في القرن السادس عشر، وهي مصادر مهمة لكل دراسة في هذه الفترة، وهي دفاتر ذات صبغة سياسية. ونجد في الفترة نفسها تصنيف دفاتر التحرير، وهي ذات طابع اقتصادي: فالباحث في الاقتصاد العثماني في الفترة المشار إليها لابد له من التعامل مع هذه الدفاتر، وهي دفاتر مقسمة حسب المناطق التي دخلت تحت مظلة الدولة العثمانية. ومن ضمن تصنيفات الأرشيف العثماني تصنيف دفاتر الصرة، وهو تصنيف يضم الدفاتر التي تتضمن الأموال المرسلة من الحكومة المركزية إلى سكان الحرمين الشريفين بصفة خاصة. أما تصنيفنا الذي هو موضوع هذه الدراسة فقد ضم الوثائق التي تم العثور عليها في قصر يلدز الذي كان مقراً للسلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٨م)، وبالتالي أخذ هذا التصنيف اسمه من اسم المكان الذي وجد فيه.

(٢) Cengiz Orhonlu, Osmanli Imparatorlugunun Guney Siyaseti Habes Eyaleti, Turk Tarih Kurumu, Ankara, p. 37.

من أهم الوثائق التي تتناولها هذه الدراسة، تلك الوثيقة التي تحتوي على مجموعة من المواضيع المتعلقة بالسودان في القرن التاسع عشر، وهي مؤرخة بـ ١٥ كانون الأول/أكتوبر سنة ١٨٨٣م. ويمكن أن نجمل هذه المواضيع في النقاط التالية:

أولاً: تناولت الوثيقة معركة شيكان[٣] والهزيمة التي تلقاها هكس باشا عند مواجهته لقوات المهدي. وتذكر الوثيقة أن هناك ضابطين أمريكيين شاهدا مكان المعركة. كما أن المهدي باستطاعته التنكيل بعساكر الدولة العثمانية. وربما يعكس لنا هذا الأمر القوة التي وصلت إليها قوات المهدية في تلك الفترة.

ثانياً: تذكر الوثيقة أن حكومة مصر أرسلت مجموعة من العساكر إلى كردفان من أجل الحصول على معلومات عن هذه الولاية وإحصاء السكان. وقد ذكرت أن عدد سكان مدينة الأبيض يبلغ ثلاثين ألف نسمة، وهذا يعني أن مدينة الأبيض كانت في تلك الفترة من المدن الكبرى من حيث عدد السكان.

ثالثاً: تشير الوثيقة إلى أن المنطقة تخلو من الأنهار وبها بعض الآبار المتناثرة والتي تتميز بالعمق الشديد، كما أن الماء الموجود داخل هذه الآبار يعتبر قليلاً جداً، ويعد ذلك أمراً طبيعياً لعدم وجود الأنهار.

رابعاً: تصف الوثيقة المنطقة بكونها منطقة صحراوية لا يمكن للإنسان أو الحيوان العيش فيها، وذلك باستثناء المناطق التي يوجد بها الماء.

---

(٣) كانت معركة شيكان بين قوات المهدي وقوات الحكومة بقيادة الضابط البريطاني "المتقاعد وليم هكس باشا، ودارت هذه المعركة في وادي شيكان بالقرب من مدينة الأبيض في كردفان، وهو واد كبير محاط بالغابات من جانبيه وينتهي بغابة كثيفة تسد منفذه. وقد انتهت هذه المعركة بسحق جيش هكس باشا بتاريخ الخامس من أكتوبر من عام ١٨٨٣. وتمثل حملة هكس هذه آخر قوة حكومية نظامية ترسل لمواجهة المهدي. للاطلاع على تفاصيل أكثر انظر: محمد سعيد القدال (٢٠٠٢م)، تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠-١٩٥٥م. الخرطوم، ص ٢٠٠-٢٠٥.

خامساً: تذكر الوثيقة أن حكومة مصر استولت على كردفان في عام ١٨٢٠م، ومنذ ذلك التاريخ توجد مجموعة من العساكر في مدينة الأبيض وغيرها من المناطق. ويعكس ذلك مدى الأهمية التي كانت تمثلها مدينة الأبيض للحكومة المسيطرة على الأوضاع في السودان.

سادساً: توضح الوثيقة أن المناطق التي توجد بالقرب من الأبيض تتميز بالخصوبة والإنتاجية والصلاحية للزراعة، وتبيّن أن أهم المحاصيل الزراعية هي الذرة الشامي. أما الموسم الزراعي فيمتد من يونيو إلى سبتمبر، وتتميز هذه الفترة بهطول الأمطار، غير أن هذه الأمطار تكون قليلة في العادة.

سابعاً: تتمثل أهم ثروات الأهالي في الإبل والضأن والماعز، وتعتبر الإبل أهم وسيلة نقل في الولاية، ويتلاءم هذا مع طبيعة المنطقة الصحراوية. وتشير الوثيقة إلى أن عدداً كبيراً من هذه الماشية قد نفق بسبب القحط والجفاف اللذين أصابا المنطقة.

ثامناً: توضح الوثيقة أن السكان المسلمين في هذه المنطقة يتميزون بكونهم شبه بدويين، وأنهم يميلون إلى العصيان بشكل دائم. وهنا يبرز تساؤل: هل هناك عدد آخر من السكان من غير المسلمين كانوا يعيشون في الأبيض؟ وإلا لماذا تصف الوثيقة هذا القسم من السكان بكونه من المسلمين؟ على كل حال، ربما يحتاج هذا الموضوع لدراسة متخصصة تتناول التركيبة السكانية لمدينة الأبيض في الفترة موضوع البحث.

تاسعاً: تؤكد الوثيقة أن الجيش القادم من الخارج لا يستطيع القيام بأي عمل إذا لم يسيطر على الآبار، بل أن هذا الجيش سوف يهلك دون الدخول معه في قتال، وذلك بسبب الحرارة الشديدة وعدم وجود الماء، وليس هناك أي شك في أن جيش هكس

باشا قد هلك بهذه الصورة. إذن تشير الوثيقة إلى أن سبب هزيمة هكس باشا تعود إلى طبيعة المنطقة، وليس لتفوق قوات المهدي.

عاشراً: تطرقت الوثيقة أيضاً إلى مدينة الخرطوم، حيث ذكرت أن عدد سكان هذه المدينة يبلغ أربعين ألف نسمة، وأنها تقع بين النيلين الأبيض والأزرق، وتعتبر نقطة مهمة في وقت الحرب، وتوجد بها ترسانة (المكان الذي يتم فيه تصنيع السفن) وبعض العساكر، وتوجد بها مجموعة من القساوسة الكاثوليك من النمسا، وتؤكد الوثيقة أن مدينة الخرطوم سوف تقع تحت سيطرة المهدي، وذلك بسبب أن أهاليها وعساكرها يميلون إليه، ومن العبث إرسال عساكر مصريين للقضاء عليه، وتوضح الوثيقة أن العدد المطلوب لمواجهة المهدي هو ما بين خمسة وعشرين إلى ثلاثين ألف جندي، وتشير إلى أن جنود المهدي يتفوقون على الجنود المصريين من حيث الشجاعة. نلاحظ أن الفرق بين عدد سكان مدينة الأبيض وعدد سكان مدينة الخرطوم كان عشرة آلاف نسمة، بمعنى آخر يزيد عدد سكان الخرطوم بنسبة ٢٥ بالمائة فقط، وهذه لا تعتبر نسبة كبيرة. عليه يمكن القول إن الأبيض من حيث الحجم كانت مماثلة للخرطوم في ذلك الوقت. ومن جهة أخرى توضح الوثيقة أن هناك ترسانة بالخرطوم، وهذا يعني أن الخرطوم كان بها نشاط كبير لصناعة السفن. أما فيما يتعلق بالعساكر الذين كانوا يوالون المهدي من داخل الخرطوم، فنجد صعوبة في تحديد هويتهم، وربما تكون هذه معلومة جديدة للغاية في معرفة تفاصيل دخول محمد أحمد المهدي الخرطوم والاستيلاء عليها. أما عدد العساكر المطلوب للقضاء على قوات المهدي فهو يماثل عدد سكان مدينة الأبيض، وهذا أمر يثير الانتباه.

الحادي عشر: تذكر الوثيقة أن الانتصارات التي حققها المهدي أحدثت تأثيراً كبيراً في العالم الإسلامي، وأن المهدي قام بإرسال بعض رجاله إلى تونس والجزائر، وقد كان لهذا الأمر وقعه الكبير على الأهالي في هذين البلدين. ونحتاج هنا إلى مصادر

أخرى حتى نتمكن من معرفة ماهية التأييد الذي حصل عليه المهدي من أهالي هذين البلدين.

الثاني عشر: تتحدث الوثيقة عن خطورة إرسال عساكر من الهند لمواجهة المهدي، وذلك نسبة إلى أن الجزء الكبير من هؤلاء هم من المسلمين. وفي الوقت نفسه ربما يقود ذلك إلى إحداث اضطرابات وفوضى في الهند التي يوجد بها خمسة وأربعون مليون مسلم. كما أن إرسال ثلاثين ألف من عساكر إنجلترا فيه تضحية كبيرة من حيث الأنفس والمال. وحسب المعلومات الواردة في الوثيقة، فإن الاقتراح الأمثل هو إرسال عشرين ألف جندي من طرف الدولة العثمانية. غير أن هؤلاء سوف يكونون من المسلمين أيضاً. ويعكس هذا مدى التخبط الذي كان عليه أعداء المهدي من أجل القيام بتحرك لا يجد معارضة من بعض الأطراف الأخرى. فنلاحظ أن جميع ما طرح كان غير مقنع، وفي الوقت نفسه لا يوجد البديل المناسب.

الثالث عشر: تتناول الوثيقة مسألة ظهور المهدي المنتظر، وتذهب الوثيقة للقول إلى أن المهدي خدع أتباعه بمهديته. لذا فإنه في حالة أن يحقق انتصارات، فإن العساكر المسلمين الذين سوف يتم إرسالهم للقضاء عليه سوف ينضمون إليه، ولا يوجد في ذلك أدنى شك.[٤]

تعتبر هذه الوثيقة من أطول الوثائق العثمانية التي تتعلق بالسودان. ونلاحظ أنها تتضمن مواضيع كثيرة. غير أن محور هذه المواضيع يتمثل في الحديث عن هزيمة جيش هكس أمام قوات المهدية، وكذلك إعطاء تفاصيل عن ولاية كردفان – وهي الولاية التي دارت فيها معركة شيكان – من حيث طبيعتها وعدد سكانها وصفات

(٤) BASBAKANLIK OSMANLI ARSIVI (BOA), YILDIZ SADARET HUSUSI MARUZAT EVRAKI (Y. A. HUS) 176/79.

هؤلاء السكان. وتطرقت الوثيقة كما هو ملاحظ إلى الثروة الحيوانية الموجودة في الولاية، وأهم المنتجات الزراعية، بل تناولت أيضاً مواعيد الموسم الزراعي الممتدة من شهر يونيو إلى شهر سبتمبر، وهي الفترة نفسها التي تهطل فيها الأمطار. وفي موضع آخر تناولت الوثيقة مدينة الخرطوم وذكرت أنها عبارة عن موقع استراتيجي مهم، خاصة عند الحرب. كما أنها أشارت إلى أن عدد سكان الخرطوم في تلك الفترة يبلغ أربعين ألف نسمة. ونجد أن من المواضيع التي تثير الانتباه في هذه الوثيقة، وجود عدد من القساوسة الكاثوليك من دولة النمسا. وغير ذلك من المواضيع الكثيرة التي تناولتها هذه الوثيقة المهمة.

تدور الوثيقة الثانية المؤرخة بـ ١٨ جمادي الأول سنة ١٣٠٢هـ/ ٥ مارس ١٨٨٥م (ملحق رقم ١) حول الاقتراح المقدم إلى مجلس الوكلاء العثماني فيما يتعلق بانسحاب العساكر الإنجليز من سواكن في حالة قيام الدولة العثمانية بإرسال جنود إلى تلك المنطقة. وهذه الوثيقة صادرة عن نظارة (وزارة) الخارجية العثمانية. وتتمثل أهم نقطة تثير الانتباه في هذه الوثيقة في أن هذا الاقتراح قُدِّم من دولة إنجلترا. كما أن الوثيقة أشارت بوضوح تام إلى أن السودان جزء من أراضي الدولة العثمانية.(٥) وبناءً على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة نستشف أن هناك محادثات كانت جارية بين الدولة العثمانية وبين إنجلترا حول سواكن ووضعها. ويجب أن نضع في الاعتبار أن هذه المحادثات كانت في وقت حققت فيه الثورة المهدية انتصارات كبيرة. وربما هذا هو السبب الذي جعل إنجلترا تفكر - ولو مجرد تفكير - في التنازل عن سواكن لصالح العثمانيين، وذلك حفاظاً على جنودها من الهلاك أمام القوة المتنامية للمهدي. كما أن الوثيقة تؤكد بشكل قاطع أن السودان يعتبر جزءاً من أراضي الدولة العثمانية،

(٥) BOA, Y. A. HUS 181/17.

وبالتالي فإن سيطرة العثمانيين عليه هي في الواقع سيطرة على أراضٍ عثمانية. ويجب أن نشير هنا إلى أن سواكن تعتبر من أقدم مناطق السودان التي دخلت تحت إدارة الدولة العثمانية، ويعود تاريخ ذلك إلى نحو منتصف القرن السادس عشر.

من جهة أخرى توجد هناك وثيقة صادرة من نظارة الخارجية العثمانية بتاريخ ١٣ جمادي الأول سنة ١٣٠١هـ/١٠ مارس ١٨٨٤م (ملحق رقم (٢) وملحق رقم (٣))، تدور حول البرقية الواردة من سفارة الدولة العثمانية بلندن والتي تتعلق بالموضوع الذي نشرته صحيفة "التايمز" حول التوصية بتعيين الزبير باشا والياً على السودان بعد انتهاء مأمورية غوردون باشا. وقد وردت هذه البرقية من أجل أن يصدر الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) العثماني أمره في هذا الموضوع.[٦] وبناءً على هذه المعلومات التي تضمنتها الوثيقة فإننا نصل إلى نتيجة مفادها أن الدولة العثمانية كانت مهتمة بشكل كبير بموضوع السودان، رغم حالة الضعف المريع الذي كانت تعيشه في تلك الفترة، وأن مسألة السودان هذه كان يتم تداولها على أرفع المستويات، بدءاً من نظارة الخارجية وانتهاءً بالصدر الأعظم والسلطان.

من أهم الوثائق التي تتعلق بالسودان في فترة القرن التاسع عشر، تلك الوثيقة الواردة من سفارة الدولة العثمانية بلندن بتاريخ ١٩ شباط/فبراير سنة ١٨٨٤م (ملحق رقم (٤)). وقد ذكرت هذه الوثيقة مقترحات غوردون الواردة في إعلانه الذي وُضع على منازل مدينة الخرطوم. وتتمثل هذه المقترحات في تعيين "الشقي المعروف" (تأتي كلمة "الشقي" في اللغة العثمانية بمعانٍ على نحو "قاطع طريق" و"عاص" و"متمرد"، وبصورة عامة الخارج عن قانون الدولة) حاكماً على كردفان، وتخفيض الضرائب

(٦) BOA, Y. A. HUS 177/33.

إلى النصف، وكذلك السماح بممارسة تجارة الرقيق. وتذكر الوثيقة أن النقطة الثالثة أثارت غضب المواطنين الإنجليز، مما أدى إلى أن يقوم البرلمان البريطاني بمناقشة هذا الأمر والاستفسار من الحكومة. ومن جانبها أوضحت الحكومة أنه من غير الممكن أن يكون غوردون قد أمر بالسماح بممارسة تجارة الرقيق، وذلك لمعرفة الحكومة بمدى رفضه لهذه التجارة. وتؤكد الحكومة أن الإعلان المرسل إليها لا يتطابق مع ما نُشِر في الصحف، وأنها سوف تقوم بإبلاغ البرلمان بالإعلان بمجرد الحصول عليه. وأن النقطة الثالثة هذه لا تدخل بأي حال من الأحوال في اختصاصات غوردون باشا، وهو ليس مخوَّل بذلك.(٧)

نجد أن هذه الوثيقة تشير إلى تعيين "الشقي المعروف" حاكماً على كردفان، ونوضح هنا أن الشقي المقصود هو المهدي. كما تذكر الوثيقة موضوعاً حساساً في تلك الفترة، وهو سماح غوردون باشا بممارسة تجارة الرقيق. غير أن الحكومة البريطانية نفت هذا الأمر أمام البرلمان، بل أوضحت أنه يوجد هناك فرق بين الإعلان المرسل إليها وذاك الذي نُشر في الصحف، وأنها سوف تقوم بإبلاغ البرلمان بالإعلان بمجرد الحصول عليه. ويعكس لنا هذا أنه كانت توجد أكثر من نسخة من إعلان غوردون باشا، وأن الحكومة أصبحت متشككة فيما وصل إليها، وبالتالي رغبت في الحصول على نسخة أخرى من الإعلان لتقوم بعرضه على البرلمان. ومن جانبه يوضح هذا الأمر مدى خطورة الإعلان بممارسة تجارة الرقيق في تلك الفترة. بل إننا نجد أن الحكومة ذهبت إلى أكثر من ذلك وأرسلت رسائل تهديد إلى غوردون إن كان قد أمر بالفعل بممارسة هذه التجارة، وذلك من أجل الحفاظ على كيانها وسمعتها أمام الرأي العام المحلي والعالمي.

---

(٧) BOA, Y. A. HUS 176/95.

من جهة أخرى توجد وثيقة مهمة تعود إلى هذه الفترة، مرسلة من المفوض السامي المصري، السيد أحمد مختار غازي، إلى المقام الجليل الصدارة العظمى (مجلس الوزراء) العثمانية، وهي مؤرخة بـ ٩ ذي القعدة سنة ١٣١٥هـ/٣١ مارس سنة ١٨٩٨م (ملحق رقم (٥)). وتدور الوثيقة حول مدينة شندي باعتبارها الموقع الاحتياطي لعثمان دقنة. وتذكر أنه تمت محاصرة هذه المدينة وهزيمة المدافعين عنها. وقد تمثلت نتيجة ذلك في قتل ١٦٠ من السودانيين واسترقاق ٦٤٥ من الذكور والإناث، بالإضافة إلى بعض الغنائم الأخرى.(٨)

إن النقطة المحورية التي تتضمنها هذه الوثيقة تتمثل في استرقاق ستمائة خمسة وأربعين من السودانيين ما بين رجل وامرأة. ويعتبر هذا أمراً خطيرا للغاية، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن تاريخ الوثيقة يعود إلى عام ١٨٩٧م. ويبدو أن الدعوة إلى ممارسة تجارة الرقيق كانت حقيقة في الفترة الممتدة من عام ١٨٨٤م إلى عام ١٨٩٧م. ويقودنا هذا الأمر إلى القول بأن غوردون ربما أمر أو على الأقل ألمح بالسماح بممارسة هذه التجارة، وذلك بناءً على ما ذكرته الوثيقة السابقة. ومن جانبها فقد أكدت هذه الوثيقة مسألة وجود نوع ما من ممارسة تجارة الرقيق. ويجب هنا أن نضع في الاعتبار أن الفرق بين تاريخ الوثيقتين يتجاوز العشر سنوات. غير أنه، وبالرغم من كل ذلك، يجب تتبع هذه المسألة بأكبر قدر ممكن من الوثائق العثمانية، وذلك من أجل الوصول إلى نتيجة قاطعة في هذا الموضوع.

وفي إطار آخر قامت نظارة الخارجية العثمانية بإرسال خطاب إلى الصدر الأعظم العثماني بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٠١هـ/٢٤ مايو سنة ١٨٨٤م تخبره فيه

(٨) BOA, Y. A. HUS 383/72.

أنه وردت برقية من إدارة التلغراف تدور حول أن دولة إنجلترا سوف تقوم في فصل الخريف بإرسال قوة عسكرية إلى السودان مكونة من ما بين ١٠ إلى ١٢ ألف جندي بقيادة وولسلي. كما احتوت البرقية نفسها على خبر مفاده أنه سوف يتم إنشاء خط للسكك الحديدية يربط سواكن ببربر. وإثر ورود هذه المعلومات طُلب استيضاح من سفارة الدولة العثمانية بلندن. ومن جانبها أرسلت السفارة برقية جواباً على هذا الاستيضاح، وتضمنت البرقية عدداً من الإفادات. وقد قُدمت ترجمة هذه البرقية طياً من أجل أن يصدر الصدر الأعظم أمره حول هذا الموضوع.[٩]

وكما هو واضح من خلال هذه المعلومات، فإن الوثيقة أعلاه تضمنت نقطتين أساسيتين، هما القوة العسكرية التي سوف تقوم دولة إنجلترا بإرسالها إلى السودان خلال فصل الخريف. ويعتبر هذا التوقيت مناسباً لبلد مثل السودان يتميز بالارتفاع الشديد في درجات الحرارة. لذا فإن اختيار إنجلترا لفصل الخريف لإرسال هذه القوة يُعتبر قراراً صائباً، خاصة وأن هؤلاء الجنود سوف يقدمون من ناحية الشمال، ويعني هذا أنهم سوف يقطعون الصحراء أو يأتون عبر النيل. غير أننا إذا نظرنا إلى العدد الكبير لهذه القوة نجد أن هناك صعوبة في أن تتحرك كلها عبر النيل، وذلك بسبب بعض المشاكل مثل عدم توفر السفن الكافية لنقلها وهي بهذه الضخامة. لذا الراجح أن يتم تقسيم هذه القوة إلى قسمين، قسم يبحر عبر النيل، والقسم الآخر يسير بمحاذاته. أما النقطة الثانية فتتمثل في خط السكك الحديدية الذي سوف يتم إنشاؤه ليربط سواكن ببربر. وتكمن أهمية هذا الخط في ربط الخرطوم بسواكن، مما يسهل حركة الاتصالات بين حاضرة السودان والعالم الخارجي. كما إنه سوف يساعد على نقل الصادرات إلى سواكن، وفي الوقت نفسه يجلب الواردات إلى أواسط البلاد.

(٩) BOA, Y. A. HUS 178/45.

وبناءً على ذلك يحظى هذا الخط بأهمية كبيرة، ويعتبر بلا شك مشروعاً استراتيجياً لإنجلترا بالدرجة الأولى.

من الوثائق المهمة أيضاً، وثيقة عبارة عن ترجمة لبرقية واردة من سفارة الدولة العثمانية بلندن إلى نظارة الخارجية العثمانية بتاريخ ١٣ مايس/مايو سنة ١٨٨٤م وبالرقم ١٧٤. وقد تضمنت هذه البرقية الانتقادات الحادة التي وُجِّهت إلى الحكومة البريطانية بسبب إقدامها على إرسال غوردون باشا إلى السودان، وهو البلد الذي يعج بالمشاكل. وفي الوقت نفسه انتقدت البرقية السياسة التي انتهجها غوردون وطالبت بإدانتها. ومن جانبها أوضحت الحكومة أنه تم في البدء إرسال غوردون من أجل تسوية الأمر بطريقة سلمية، ثم عُيِّن بعد ذلك حاكماً على السودان بطلب منه هو. وتواصل الحكومة مرافعتها قائلة إن إرسال قوات عسكرية إلى السودان يعني الاستيلاء على هذه البلاد، بل الأسوأ من ذلك، الحرب على الأهالي الذين سوف يحملون السلاح دفاعاً عن بلادهم وأرواحهم ولنيل استقلالهم. وتشير الحكومة إلى أنها لا يمكن أن تدخل في عمليات عسكرية دون القيام بدراسة متأنية ومعرفة عواقب ذلك. أما فيما يتعلق بإرسال عساكر إلى السودان على وجه السرعة، فإن ذلك تعترضه بعض المشاكل، ويتوقف الأمر بدرجة كبيرة على ما يمليه الموسم الذي سوف تتم فيه عملية الإرسال. وفي النهاية تختم الحكومة حديثها بقولها إنها مطالبة ببعض التعهدات سواء للجنرال غوردون أو للبلاد، وإن تعهداتها لغوردون تصب في إطار حماية عظمة إنجلترا وشرفها ومصالحها.[١٠]

كما هو واضح من خلال هذه المعلومات الواردة في الوثيقة، فقد واجهت الحكومة البريطانية انتقادات لاذعة في البرلمان بسبب إقدامها على إرسال غوردون باشا إلى

(١٠) BOA, Y. A. HUS 178/29.

السودان دون دراسة هذا الموضوع دراسة جيدة. وقد أشارت هذه الانتقادات إلى الوضع الخطير الذي كان عليه السودان في تلك الفترة وعدم توفر الأمن الكافي فيه. وربما يعود السبب في ذلك إلى أحداث اندلاع الثورة المهدية، وذلك حسب ما تعتقده الحكومة البريطانية. ونستشف من الوثيقة، وبصورة واضحة، أن الحكومة البريطانية كانت تماطل في إرسال قوات عسكرية تقوم بإنقاذ غوردون باشا من المستنقع الذي وقع فيه، والذي من المستحيل خروجه منه إلا بواسطة قوات تملك القدرة الكافية على مواجهة جيش المهدية. ويتضح ذلك من خلال التعلل بصعوبة إرسال هذه القوات، إما لأسباب تتعلق بالجوانب العسكرية أو أسباب تتعلق بالموسم، أي الفترة الزمنية التي سوف يتم فيها إرسال هذه القوات. ويعكس لنا كل ذلك عدم حرص إنجلترا على إنقاذ غوردون بشكل جاد. وتمثلت نتيجة هذا الأمر في الاستيعاب البريطاني المتأخر لحقيقة الأمر. بيد أن النتيجة كانت وخيمة، إذ انتهت نهاية مأساوية تمثلت في مقتل الجنرال غوردون على يد رجال محمد أحمد المهدي.

في هذا الجزء من هذه الدراسة نتناول ترجمة البرقية الواردة من سفارة الدولة العثمانية بباريس إلى نظارة الخارجية العثمانية بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٨٩٨م وبالرقم ٤٦٨. وقد جاء في هذه البرقية أنه قد صدرت بيانات بشكل معتاد من هيئة الوكلاء الجديدة وهيئة الأعيان ومجلس "المبعوثان" [هكذا] (البرلمان). وكانت هذه البيانات على نحو من الودية بصورة عامة. غير أنها لم تتطرق إلى مسألة فشودة بشكل صريح وواضح. وعندما سئل ناظر الخارجية عن هذا الموضوع أجاب بقوله: "إنه لم يتم حتى الآن تحديد يوم بعينه لمناقشة هذه القضية".(١١)

---

(١١) BOA, Y. A. HUS 390/115.

يتضح من هذه الوثيقة أن موضوعها الأساسي هو قضية فشودة. ونستشف من خلال القدر اليسير من المعلومات التي أوردتها هذه الوثيقة أن فرنسا كانت تسعى إلى كسب ود الدولة العثمانية، أو بمعنى آخر عدم الدخول معها في صراع - ربما يكون الوقت غير مناسب له - يمكن أن يقود إلى نتائج غير محمودة في الجانب الفرنسي فيما يتعلق بطبيعة العلاقات الدولية. لذا نلاحظ أن فرنسا استعملت لغة هادئة ودبلوماسية إلى درجة كبيرة في تعاملها مع الدولة العثمانية في هذا الموضوع. غير أن هذه اللغة تحولت إلى نوع من الصراحة الحادة، وذلك عندما سئل وزير الخارجية الفرنسي عن الزمن الذي سوف تتم فيه مناقشة قضية فشودة، فلم يكن أمامه إلا أن يقول إنه لم يتم حتى الآن تحديد يوم للتداول حول هذه المسألة. إن هذه الإجابة تعكس حالتين، الحالة الأولى تتمثل في أن فرنسا لا تعطي أهمية كبيرة لهذا الموضوع. أما الحالة الثانية فتتلخص في أن فرنسا - ولو أنها أظهرت إهمالاً واضحاً للقضية - سوف تقوم بمناقشة قضية فشودة في يوم ما.

لقد حظيت هزيمة قوات هكس على يد المهدي باهتمام كبير في معظم أنحاء أوروبا، وربما يعود السبب في ذلك إلى الإحساس العميق بمدى قوة جيش المهدية. ومن ضمن الوثائق العثمانية التي تناولت هذه المسألة بأهمية كبيرة، البرقية الواردة من سفير الدولة العثمانية بفيَّنا، حضرة سعد الله باشا، والتي تضمنت بعض الإفادات التي تلقاها من القونت ڤالنوكي حول أحداث السودان. وتشير الوثيقة إلى أنه تمت ترجمة هذه البرقية وإرسالها طياً من أجل أن يطلع عليها الصدر الأعظم. وتشير الوثيقة إلى وجود صعوبات تعترض الحصول على معلومات صحيحة عن الوضع في السودان. أما فيما يتعلق بتاريخ الوثيقة، فقد أُرسلت من السفارة العثمانية بفيَّنا إلى نظارة الخارجية بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٨٨٣م وبالرقم ٣٤.(١٢)

(١٢) BOA, Y. A. HUS 175/63.

في البدء نلاحظ الاهتمام الكبير الذي أبدته الدولة العثمانية حول الأحداث المتعلقة بالسودان، وعلى وجه التحديد معركة شيكان والصدى الذي أحدثته هزيمة قوات هكس باشا. ومن الأمور التي تدعو إلى الاندهاش في هذه الوثيقة، أن اهتمام العثمانيين بالسودان لم يقتصر على التواصل مع السفارة العثمانية بلندن فقط، بل نجد أن سفير الدولة العثمانية بفيينا، حضرة سعد الله باشا، أيضاً مهتم بدرجة كبيرة بما يدور في السودان. ونفهم من خلال الوثيقة أنه التقى بأحد المسؤولين النمساويين حيث دار الحديث عن الوضع في السودان، وأنه توجد هناك صعوبة بالغة في الحصول على معلومات صحيحة حول ما يدور هناك. ووفقاً لذلك قام السفير المشار إليه بإعلام هذه التفاصيل إلى نظارة الخارجية العثمانية. ويعكس هذا الأمر حقيقة أن المسألة السودانية كانت تمثل إحدى أولويات الدولة العثمانية في تلك الفترة باعتبارها أحد الأطراف المعنية بموضوع السودان.

من جهة أخرى نجد أنه توجد في الأرشيف العثماني وثيقة مؤرخة بـ ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٠٣هـ/٢١ أغسطس سنة ١٨٨٦م صادرة عن الباب العالي تدور حول وصول نحو ثلاثة آلاف من السودانيين إلى دنقلا واقتتالهم مع قبيلة الكبابيش. وتذكر الوثيقة أن هناك مجموعة أخرى قادمة في الطريق. لذا فإنه في حالة ألا تتم مساعدة القبيلة المذكورة في هذا الوقت على وجه التحديد، وانتصر السودانيون، فإن ذلك سوف يقود إلى الإخلال بالأمن في منطقة الصعيد. وقد فُهمت تفاصيل هذا الأمر من خلال البرقية الواردة من طرف الخديوي والمستلمة من يوسف شهدي باشا. أما حل البرقية المشفرة الواردة من حضرة أحمد مختار باشا، فقد قدمت طياً من أجل أن يصدر الجناب العالي أمره.[١٣]

---

(١٣) BOA, Y. A. HUS 194/89.

تعتبر هذه الوثيقة من أغرب الوثائق العثمانية المتعلقة بالسودان في فترة القرن التاسع عشر، وذلك لأنها تشير بشكل واضح إلى اندلاع قتال في مدينة دنقلا بين السودانيين وقبيلة الكبابيش. ونستشف من خلال هذه المعلومات أن الوثيقة تنظر إلى الكبابيش وكأنهم عنصر غير سوداني، وبدوره فإن هذا الأمر ربما يدخلنا في إشكالات كبيرة تتعلق بماهية السودان عند الدولة العثمانية في تلك الفترة. ويحق لنا هنا أن نتساءل عن الحدود الجغرافية التي من خلالها تنظر الدولة العثمانية إلى السودان. غير أنه يجب القول أيضاً إن هذا التقسيم نتج بسبب الضعف الذي كان يعاني منه العثمانيون في القرن التاسع عشر، خاصة النصف الثاني منه. إلا أن هناك أدلة قوية في الوثيقة تتحدث بشكل صريح عن ضرورة مساعدة قبيلة الكبابيش. بيد أننا يجب أن نضع في الاعتبار أن السبب الأساسي من وراء هذه المساعدة هو عدم الإخلال بالأمن في منطقة الصعيد. وفي الوقت نفسه يوجد سؤال مهم، وهو من هم هؤلاء السودانيين الذين ورد ذكرهم في الوثيقة؟ ومن أين جاءوا؟ وما هو السبب الرئيس من مقدمهم هذا؟ إن عدم وجود معلومات كافية في الوثيقة يجعل الإجابة على هذه الأسئلة أمراً بالغ الصعوبة. وبناءً على معلومات هذه الوثيقة يمكن القول إن قبيلة الكبابيش كانت تقطن في مدينة دنقلا، أو على الأقل جزء منها، وإن حدودها كانت ممتدة حتى تلك الأنحاء.

أرسلت نظارة الخارجية العثمانية خطاباً إلى الصدر الأعظم بتاريخ ٢٢ جمادي الأول سنة ١٣٠١هـ/١٩ مارس سنة ١٨٨٤م. وقد جاء في هذا الخطاب أنه تم شراء خضروات وفواكه من جدة بهدف إرسالها إلى الجرحى الموجودين في سواكن. غير أن صاحب الدولة، حضرة الباشا، والي الحجاز، لم يسمح بنقل هذه الخضروات والفواكه. ويؤكد الخطاب أن صاحب الشوكة، حضرة السلطان، سوف لن يقبل بأي حال من الأحوال معاملة على هذا النحو. وتشير الوثيقة كذلك إلى ورود تقرير من

سفارة إنجلترا يدور حول هذا الموضوع، وأن ترجمة هذا التقرير قد قُدمت طياً من أجل أن يقوم الصدر الأعظم بإصدار قرار في هذه القضية.(١٤)

كما هو واضح من خلال المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، فقد قام الإنجليز في الفترة المشار إليها بشراء خضروات وفواكه من جدة، إلا أن الوالي العثماني على هذه المنطقة رفض نقل هذه المواد. غير أن الوثيقة لا تذكر السبب الذي جعل الوالي المذكور يرفض عملية النقل هذه، هل هو عداء تجاه الإنجليز باعتبارهم منافس للدولة العثمانية، بل ويسيطرون على بعض أجزائها، أم يوجد سبب آخر غير معلوم؟ أما إذا جئنا إلى مسألة الشراء في حد ذاتها، فيمكن القول إن ذلك يعد أمراً طبيعياً، وذلك بسبب القرب بين جدة وسواكن، مع توفر الأمن في حالة أن تتم عملية النقل. هذا، إلى جانب صعوبة الحصول على هذه المواد ونقلها من مكان ما في السودان نتيجة أحداث الثورة المهدية في ذات الوقت. أما فيما يتعلق بالجرحى، فهم في الغالب الجنود الإنجليز الذين سقطوا في المعارك التي جمعتهم مع عثمان دقنة في الشرق. وأخيراً نود أن نوضح أن السفارة المقصودة الواردة في الوثيقة هي سفارة دولة إنجلترا باستانبول.

إن آخر وثيقة عثمانية نقدمها في هذه الدراسة تعنى بالسودان في القرن التاسع عشر، صادرة عن نظارة الخارجية العثمانية، ويعود تاريخها إلى ٤ جمادي الأول سنة ١٣٠١/١ مارس سنة ١٨٨٤م، وهي بلا شك تعتبر واحدة من أهم الوثائق العثمانية، إذ جاء فيها أنه تم الاعتراف في مجلس اللوردات البريطاني بحقوق السلطان العثماني في السودان، وأن هناك اتفاقاً وُقِّع بين حكومة إنجلترا وبين الحكومة العثمانية فيما

(١٤) BOA, Y. A. HUS 177/51.

يتعلق بالسودان ومصر، بل أن وزير الخارجية البريطاني أوضح أن أرض السودان تعتبر جزءاً مكملاً للأراضي العثمانية.(١٥)

تكمن أهمية هذه الوثيقة في احتوائها على الاعتراف الواضح والصريح المقدم في مجلس اللوردات البريطاني بتبعية السودان للدولة العثمانية، وأن أراضيه هي جزء من أراضي الدولة العثمانية، بل نجد أن الوثيقة تشير إلى اتفاق وُقِّع بين الحكومتين البريطانية والعثمانية حول المسألتين السودانية والمصرية. غير أننا يجب ألا نأخذ هذا الاعتراف بحسن نية من طرف بريطانيا، وذلك لأنها كانت في تلك الفترة تعاني من مشكلة كبيرة تمثلت في اندلاع الثورة المهدية، وبالتالي ربما سعت بريطانيا إلى إقحام الدولة العثمانية في هذا الموضوع من أجل استنزافها مادياً وعسكرياً. وحتى تستطيع حكومة إنجلترا تحقيق ذلك لابد لها أن تشير إلى الحقوق التاريخية للعثمانيين في السودان. وتعتبر هذه هي الوسيلة الوحيدة لإقناعهم بالمشاركة في القضاء على المهدية.

في الختام، لقد هدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الوثائق الخاصة بالسودان، المحفوظة بالأرشيف العثماني باستانبول، باعتبارها مصدراً مهماً من مصادر تاريخ السودان الحديث، وبالأخص فترة الحكم التركي المصري فيه. وقد رأينا من خلال النماذج التي تم عرضها من تلك الوثائق أنه، بالإضافة إلى القضايا الداخلية الحساسة التي أثيرت فيها، كان هناك اهتمام كبير من قبل القوى العظمى في ذلك الوقت (إنجلترا وفرنسا) بالشأن السوداني. وهذا يشير إلى أهمية السودان منذ ذلك الوقت – ربما لموقعه الجغرافي بوصفه بوابة لقلب إفريقيا – في السياسة

(١٥) BOA, Y. A. HUS 177/9.

الدولية، وهو أمر أصبح يتعاظم مع مرور الزمن ومتغيرات الأحداث؛ والوضع الذي آل إليه السودان في يومنا قد لا يخرج من ذلك الإطار.

أحسب أن السبب الرئيس الذي حال دون تعامل الباحثين السودانيين مع الأرشيف العثماني هو عدم الإلمام بلغة الوثائق، أي اللغة العثمانية القديمة. إلا أنه أصبح الآن من الممكن التغلب على هذه المعضلة بعد أن بدأت الدول العربية – ومن بينها السودان – الاهتمام بالمادة المكتوبة بهذه اللغة وتلك المكتوبة باللغة التركية الحديثة، عبر تأهيل بعض الباحثين في هذا المجال. ونذكّر أخيراً بأن النماذج المعروضة في هذا المقال هي مجرد إشارات فقط لمادة علمية ضخمة يمكن أن تعكس رؤى مختلفة فيما يتعلق بكثير من الأحداث التي جرت في السودان في الفترة المشار إليها، وتعين على تحليل وفهم ما يجري فيه الآن.

الملاحـــق

ملحق رقم (١)

Y.A.HUS 181/17

هو

الباب العالي

نظارة الشؤون الخارجية

دائرة المكاتبات

عدد

١٠٥٢

١٠٨٥

إلى الحضور العالي حضرة الصدر الأعظم

معروض العبد الضعيف

لقد أصدر مجلس الوكلاء الخاص قراراً يتعلق بالاستفسار الواقع من صاحب الدولة، حضرة حسن فهمي باشا، حول فيما إذا كانت عساكر الإنجليز سوف تنسحب من سواكن أم لا، وذلك في حالة أن يقع إرسال عساكر عثمانية إلى المدينة بموجب الاقتراح المقدم من دولة إنجلترا. وإثر ذلك تمت كتابة برقية. وقد قام الباشا المشار إليه بإرسال برقية بتاريخ ٤ مارت سنة ٨٥ وبالرقم ٤٤ جواباً على البرقية المذكورة. وقد قُدمت ترجمتها طياً. والأمر والفرمان لحضرة من له الأمر.

في ١٨ جمادي الأول سنة ٣٠٢*

وفي ٢١ شباط سنة ٣٠٠

العبد الضعيف

(توقيع)

حضرة سيدي صاحب الدولة

لقد تم الإطلاع على تذكرة صاحب الدولة وكذلك الملف المترجم. إن تعبير "جزء" يعتبر أهم ما ورد في المعلومات التي وقع بيانها في إشعار حسن فهمي باشا المشار إليه. وقد ورد هذا التعبير على شكل "الدفاع فقط على هذا الجزء الذي يمثل قطعة من الدولة العثمانية". وعلى الوجه الذي به علم الجناب العالي فقد أصدر مجلس الوكلاء الخاص قراره. وإثر ذلك صدرت إرادة سنية من جناب السلطان. وقد احتوت التذكرة العلية على هذه الإرادة وعلى التوضيحات الكاملة. ومن جهة أخرى تمت إعادة الترجمة المذكورة طياً بهدف الاستيضاح عن المادتين المذكورتين في ذلك الموضوع، سيدي.

في ١٨ جمادي الأول سنة ٣٠٢

وفي ٢١ شباط سنة ٣٠٠

(توقيع)

معروض العبد الضعيف

* يلاحظ في هذه الوثائق استخدام ثلاثة نظم للتقويم: النظام الهجري، والنظام الرومي، والنظام الميلادي، مع حذف الرقم "ألف" (١٠٠٠) في كل النظم. ونلفت انتباه القارئ إلى أن شهر "مارت" هو الشهر الأول في السنة الرومية، بينما "مارت" في التقويم الميلادي هو شهر "مارس".

لقد أصبح العبد الضعيف على علم بمدلول الأمر والإشعار السامي لحضرة الصدر الأعظم. وجواباً على الإشعار السابق وردت برقية من المشار إليه بتاريخ ٩ مارت سنة ٨٥ وبالرقم ٥١. وقد قُدمت ترجمة هذه البرقية طياً. والأمر والفرمان لحضرة من له الأمر.

في ٢٤ جمادي الأول سنة ١٣٠٢

وفي ٢٧ شباط سنة ٣٠٠

العبد الضعيف

(توقيع)

ملحق رقم (٢)

177/33 HUS .A.Y

هو

الباب العالي

نظارة الشؤون الخارجية

دائرة المكاتبات

عدد

إلى الحضور العالي حضرة الصدر الأعظم

معروض العبد الضعيف

لقد وردت برقية من سفارة الدولة العثمانية بلندن تدور حول البرقية التي نشرتها صحيفة "التايمز"، والتي تتعلق بأنه قد وقعت توصية بتعيين الزبير باشا والياً على السودان بعد انتهاء مأمورية الجنرال غوردون. وقد قدمت ترجمة هذه البرقية طياً من أجل أن يصدر المقام السامي جناب الصدر الأعظم أمره. والأمر والفرمان لحضرة من له الأمر.

في ١٣ جمادي الأول سنة ١٣٠١

وفي ٢٨ شباط سنة ٢٩٩

العبد الضعيف

(توقيع)

ملحق رقم (٣)

٣٣/١٧٧ HUS .A.Y

الباب العالي

نظارة الشؤون الخارجية

غرفة الترجمة

عدد

ترجمة البرقية المرقمة بـ ٨٩ والواردة من سفارة الدولة العثمانية بلندن إلى نظارة الخارجية بتاريخ ١٠ مارت سنة ٨٤

لقد وقعت توصية بتعيين الزبير باشا والياً على السودان في مكان الجنرال غوردون بعد انتهاء مأموريته، وذلك نظراً إلى البرقية المستلمة من الخرطوم والتي وقع إدراجها في نسخة هذا اليوم من صحيفة التايمز.

ملحق رقم (٤)

176/95 HUS .A.Y

الباب العالي

نظارة الشؤون الخارجية

غرفة الترجمة

ترجمة البرقية الواردة من سفارة الدولة العثمانية بلندن

بتاريخ ١٩ شباط سنة ٨٤ وبالرقم ٥١

نظراً إلى البرقية الواردة من القاهرة فقد وُضع إعلان الجنرال غوردون على منازل مدينة الخرطوم في صباح اليوم السابع عشر من الشهر الجاري، أي قبل يوم واحد من وصول المشار إليه إلى المدينة المذكورة. وقد احتوى هذا الإعلان على ثلاث نقاط هي: أولا: تعيين الشقي المعروف حاكماً على كردفان، ثانياً: تخفيض الضرائب إلى النصف، ثالثاً: السماح بتجارة الرقيق. لقد أثارت المادة الثالثة من هذا الإعلان حيرة واندهاش الأهالي الإنجليز. وقد طرحت بعض الأسئلة في البرلمان أمس على الحكومة حول هذا الموضوع. وقد أجاب الموسيو غلادستون على هذه الأسئلة بقوله: "إنني لا أصدق هذه الأخبار، وذلك بمعرفتي بمدى رفض الجنرال غوردون لتجارة الرقيق، كما إن ملخص الإعلان المذكور الوارد للحكومة لا يتطابق مع البرقية التي نشرت في الصحف. ومع ذلك فإن الحكومة سوف تقوم بإبلاغ البرلمان بمجرد حصولها على نص الإعلان. وإذا كانت المادتان الأولى والثانية قد استندتا على الإذن الممنوح للجنرال غوردون، فإن المادة الثالثة تعتبر مخالفة للتعليمات المأخوذة من الحكومة. ومن جانب آخر سوف يتم إرسال مهمات حربية كثيرة للغاية على غرار العدد الكبير من الضباط الإنجليز الذين وقع إرسالهم إلى مصر. وصدر الأمر كذلك

بإرسال عدد من العساكر المستحفظة من مواقع إنجلترا العسكرية الموجودة في البحر الأبيض المتوسط إلى مصر، وذلك من أجل وضع آلايات (كتائب) جيش الأشغال في حالة التأهب للحرب. وفي الوقت نفسه سوف يكون هناك مدفع بطارية جاهز من أجل إرساله إلى مصر على أسرع وجه ممكن، وذلك في حالة الضرورة القصوى. وأخيراً فإن المحادثات الجارية في مجلس المبعوثين سوف تختتم خلال يوم، وذلك بعد إدانة مسلك هيئة الوكلاء.

ملحق رقم (٥)

383/72 HUS .A.Y

هو

٨٩٠

إلى المقام الجليل الصدارة العظمى

معروض العبد الضعيف

توجد مجموعة من السفن النهرية بين الشلالين الثالث والرابع. وقد قام الطابور الخامس عشر الذي تحمله واحدة من هذه السفن في اليوم السادس والعشرين من مارت من السنة الميلادية الحالية بتطويق شندي من الخلف، وهي التي تعتبر الموقع الاحتياطي لعثمان دقنة. ومن ثم قام بالهجوم وإلحاق الهزيمة بالمدافعين. وقد قتل في هذا الهجوم من السودانيين نحو مائة وستين فرداً، وتم استرقاق ستمائة خمسة وأربعين شخصاً من الذكور والإناث. وبالإضافة إلى ذلك أُغتنم اثني عشر فرساً وأربع جمال ومائتين وعشرين مركباً وأربع عشر صندوقاً من الذخيرة وعدد كبير من الحيوانات اللحمية، وذلك في مقابل خسائر طفيفة للغاية. وقد نشرت أوراق الحوادث هذه المعلومات عطفاً على برقية السردار المصري الإنجليزي الجنسية كتشنر باشا. وقد تمت المبادرة بعرض ذلك بهدف أخذ المعلومات. والأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

في ٩ ذي القعدة سنة ٣١٥

وفي ١٩ مارت سنة ٣١٤

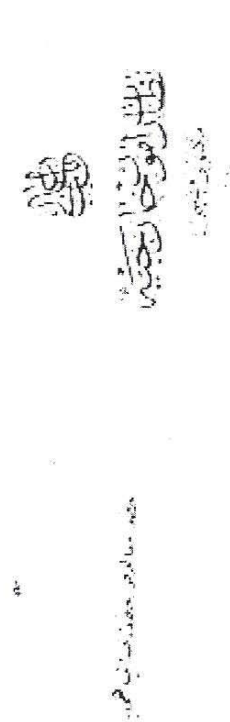
مفوض مصر السامي

العبد الضعيف

يوجد ختم داخله مكتوب (السيد أحمد مختار غازي).

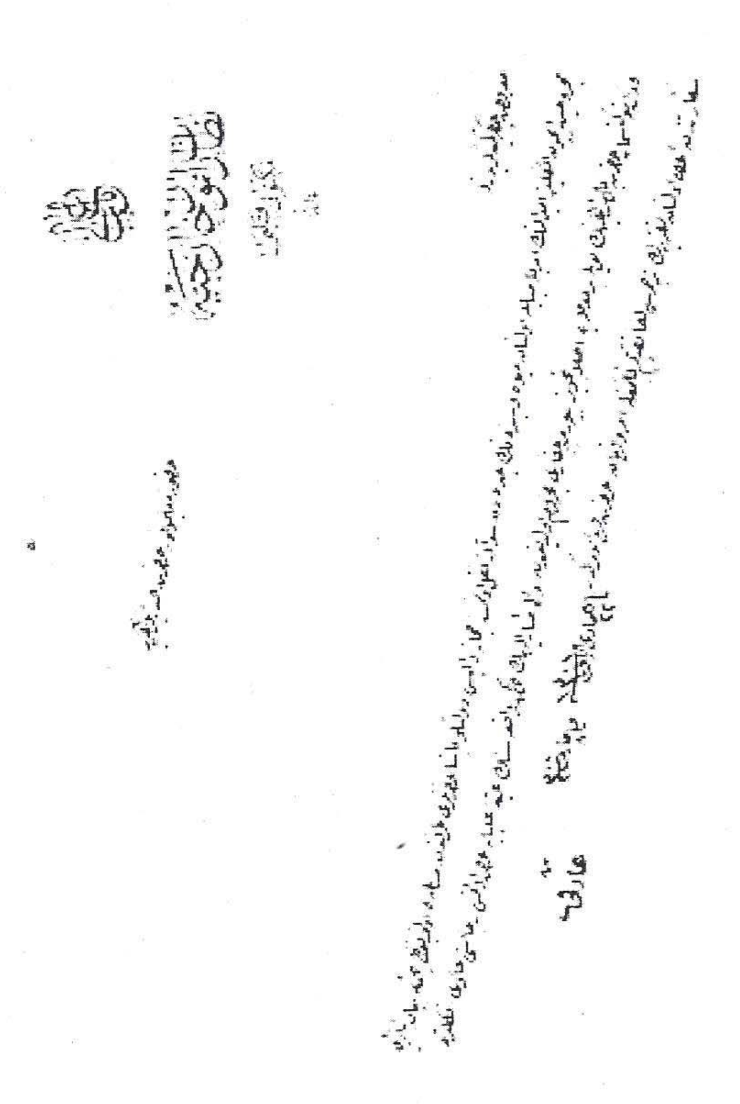
ملحق رقم (٦)

BOA, Y. A. HUS 176/95



ملحق رقم (٧)

BOA, Y. A. HUS 177/51



ملحق رقم (٨)

BOA, Y. A. HUS 194/89

